قرار رقم ١٦٨/٤٠ ألف بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

إدانة سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة والمطالبة بانسحابها الكامل منها، وإعلان الحاجة إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، والطلب إلى جميع الدول أن تضع حدّاً لما يتدفّق على إسرائيل من معونة[G]

إن الجمعية العامة،

وقد ناقشت البند المُعْنْوَن "الحالة في الشرق الأوسط"،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٢٦/٣٦ ألف وباء المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ودإط. ١/٩ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و١٢٣/٣٧ واو المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و٥٨/٣٨ ألف إلى هاء المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و١٨٠/٣٨ ألف إلى دال المؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و١٤٦/٣٩ ألف إلى جيم المؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و٥١١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و٥١٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و٥١٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ تموز/يوليو ١٩٨٢، و٥١٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٢، و٥١٦ (١٩٨٢) المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥١٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥١٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥١٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، و٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، و٥٥٥ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤،[١]

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥،[٢] و٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥،[٣] و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥،[٤]

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة الدعم الجماعي للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في مدينة فاس بالمغرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ومن ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢،[٥] والذي أكد من جديد قراراته السابقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ودعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واعتبر أن عقد مؤتمر سلام

---

* **المصدر**: أحمد عصمت عبد المجيد، مقدم، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي. المجلد الثالث: ١٩٨٢–١٩٨٦** (بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)، ٢٦٧–٢٧١.

[١] يشير معظم هذه القرارات إلى الوضع الناجم عن الاجتياحين الإسرائيليين للبنان سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٢. [المحرّر]

[٢] A/40/168-S/17014.

[٣] A/40/668 و.Add.1

[٤] A/40/779-S/17581 و.Corr.1

[٥] أنظر: A/37/696-S/15510، المرفق.

دولي بشأن الشرق الأوسط بإشراف الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، سوف يساهم في النهوض بالسلم في المنطقة،

وإذ ترحّب بجميع الجهود التي تساهم في بلوغ الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني عن طريق التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط،

وإذ ترحّب بالتأييد العالمي الذي لقيته القضية العادلة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية الأخرى في كفاحها ضد العدوان والاحتلال الإسرائيليين من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ومن أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف ممارسة تامة على نحو ما أكدته قرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط،

وإذ يُساورها بالغ القلق لأن الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع لم تنفذ، ولأن الشعب الفلسطيني لا يزال محروماً من استعادة أرضه ومن ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف بما يتفق مع القانون الدولي، على نحو ما أعادت تأكيده قرارات الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩،[٦] على جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، بما فيها القدس،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع والتي تؤكد على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وأن إسرائيل يجب أن تنسحب دون قيدٍ أو شرط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الضرورة الحتمية لإقامة سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس الاحترام الكامل للميثاق ولمبادئ القانون الدولي،

وإذ يُساورها بالغ القلق أيضاً للإجراءات الإسرائيلية المستمرة التي تنطوي على تصعيد الصراع في المنطقة وتوسيع نطاقه، مما يشكل انتهاكاً آخر لمبادئ القانون الدولي ويعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر،

وإذ تشدّد مرّة أخرى على الأهمية الكبرى لعامل الزمن في المساعي الرامية لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط في وقتٍ مبكر،

١. **تؤكد من جديد** اقتناعها بأن قضية فلسطين هي لبّ النزاع في الشرق الأوسط وأنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف ممارسة تامة، وانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط والكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة؛

٢. **تؤكد من جديد كذلك** أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط دون أن تشارك في ذلك، على قدم المساواة، جميع الأطراف في النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني؛

٣. **تعلن مرة أخرى** أن السلم في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ ويجب أن يقوم على أساس حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها ذات الصلة، يكفل انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، ويمكّن الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير

---

[٦] الأمم المتحدة، "مجموعة المعاهدات"، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧ (من النصّ الإنكليزي).

الفلسطينية، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرّف، بما في ذلك حق العودة والحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين، ولا سيّما قرارات الجمعية العامة دإط 7/2. المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٠، و٣٦/١٢٠ ألف إلى واو المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٣٧/٨٦ ألف إلى دال المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و٣٧/٨٦ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و٣٨/٥٨ ألف إلى هاء المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و٣٩/٤٩ ألف إلى دال المؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛

٤. **ترى** أن مشروع السلام العربي الذي أُقرّ بالإجماع في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس بالمغرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ومن ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢،[٧]

والذي أعاد تأكيده مؤتمر القمة الاستثنائي للدول العربية المعقود في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥،[٨] وكذلك الجهود والإجراءات ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ مشروع فاس، هي مساهمات هامة تجاه تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف عن طريق التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥. **تُدين** استمرار احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، بما فيها القدس، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع، وتطالب بانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط بالكامل من جميع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧؛

٦. **ترفض** جميع الاتفاقات والترتيبات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتناقض مبادئ الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط من أجل ضمان إقامة سلم عادل في المنطقة؛

٧. **تشجب** عدم امتثال إسرائيل لقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠ و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، وقرارات الجمعية العامة ٣٥/٢٠٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و٣٦/٢٢٦ ألف وباء المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وتقضي بأن قرار إسرائيل ضم القدس وإعلانها "عاصمة" لها، فضلاً عن التدابير الرامية إلى تغيير طابعها العمراني وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسّسي ومركزها القانوني، باطلة ولاغية، وتطالب بإلغائها فوراً، وتطلب إلى جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصّصة وجميع المنظمات الدولية الأخرى أن تمتثل لهذا القرار ولسائر القرارات والمقرّرات المتصلة بالموضوع؛

٨. **تُدين** عدوان إسرائيل وسياساتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي وضمها، وإقامة المستوطنات، وغيرها من التدابير الإرهابية والعدوانية والقمعية التي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع؛

٩. **تُدين بقوة** قيام إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وما تنتهجه فيها من سياسات وممارسات الضمّ، وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي، وتحويل موارد المياه، وفرض الجنسية الإسرائيلية على الرعايا السوريين، وتعلن أن جميع هذه التدابير باطلة ولاغية وتشكل انتهاكاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتصلة بالاحتلال بالحرب، وخصوصاً اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس١٩٤٩؛

---

[٧] أنظر: A/37/696-S/15510، المرفق.

[٨] أنظر: A/40/564 وCorr.1، المرفق.

١٠. **ترى** أن الاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي، والتي وُقّعت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ومواصلة تزويد إسرائيل بالأسلحة والأعتدة الحديثة بالإضافة إلى المعونة الاقتصادية الكبيرة، بما في ذلك الاتفاق المعقود أخيراً بين الحكومتين بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرّة، قد شجعت إسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأضرّت بالجهود التي تستهدف إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وأنها تهدّد أمن المنطقة؛

١١. **تطلب مرّة أخرى** إلى جميع الدول أن تضع حدّاً لما يتدفق على إسرائيل من معونة عسكرية واقتصادية ومالية وتكنولوجية، فضلاً عن موارد بشرية، تهدف إلى تشجيعها على مواصلة سياساتها العدوانية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني؛

١٢. **تُدين بشدة** التعاون المستمر والمتزايد بين إسرائيل ونظام جنوب إفريقيا العنصري، ولا سيّما في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية، الذي يشكّل عملا عدائياً ضد الدول الإفريقية والعربية ويمكّن إسرائيل من تعزيز قدراتها النووية، مما يجعلها تفرض على دول المنطقة ابتزازاً نووياً؛

١٣. **تؤكد من جديد** دعوتها إلى عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها المتصلة بالموضوع كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ من إعلان جنيف المتعلق بقضية فلسطين،[٩] والذي أيّدته الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣؛

١٤. **ترجو** من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن دورياً بتطوّرات الحالة وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً شاملاً يتناول التطوّرات الحاصلة في الشرق الأوسط من جميع جوانبها.

---

[٩] "تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، جنيف، ٢٩ آب/أغسطس – ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.83.1.21)، الفصل الأول، الفرع ألف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx